استراتيجيات التغير الديموغرافي في الجنوب

مراحلها آلياتها
وطرق مواجهتها

(قراءة تحليلية)

إصدارات
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

مايو 2023

« صادر عن »
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

ملخص

يعد الصراع على الديموغرافيا والجغرافيا لبّ الصراع الجنوبي - اليمني. خلال قرن ونيف من الزمن لاسيما عام 1918 عندما اتخذ النظام الامامي التوسعي اسم اليمن هوية لنظامه الملكي، حدثت تحولات في حال الديموغرافيا الجنوبية؛ ما أحدث تغيرات جيوسياسية وتحولات في علاقات القوة وتوزيع الموارد والسيطرة عليها. وتتناول هذه الدراسة مفهوم الديموغرافوبيا ومركباته وإسقاطاته في واقع حالة الجنوب الهوية والأرض والانسان، للاستدلال من خلاله على حالة الصراع الجنوبي / اليمني - وتَعرِض الواقع الديموغرافي في مدن الجنوب وتحلله على محاور موجات النزوح والهجرة المنظمة من اليمن الى الجنوب بغرض الهيمنة والاستيطان وضم الفرع الى الأصل كما يزعمون.

وتحاول هذه الورقة مناقشة الاليات والخطط التي تم توظيفها في التخطيط الحيزي والسيطرة على صناعة القرار لتنفيذ سياسية السيطرة على مقدرات الجنوب السياسية والاقتصادية والثقافية. كما تحاول وضع استشراف للمستقبل ومناقشة تبعاته، اعتمادًا على منهجية الرصد والتحليل الناقد للمعطيات التي يجري تجميعها من مصادر إحصائية.

وقد توصلت هذه القراءة لعدد من النتائج والتوصيات.

المقدمة

إن تحول الديمغرافي هو التغيير الذي يحدث في الهيكل السكاني لدولة ما على مر الزمن. يمكن أن يتضمن هذا الإحصاء ارتفاع معدلات الولادة أو الوفيات، أو تغيير في النسل والهجرة والاستقرار السكاني. يمكن أن يترتب على التحول الديمغرافي العديد من التحديات والمخاطر التي تهدد الهويات السياسية. وبالتالي، فإن التحولات الديمغرافية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المجتمعات والدول في المستقبل>

لقد حدثت العديد من الهجرات القسرية عبر التاريخ وقد تلازمت مع وجود الإنسان منذ نشأته الأولى واتخذت صورًا وأشكالًا مختلفة، وقد اتسمت في العصور القديمة بالوحشية والقسوة وإهدار آدمية الإنسان وفي العصر الحديث ومع كثرة النزاعات المسلحة بالإضافة إلى التطور الرهيب الذي وصلت إليه الأسلحة المستعملة أثناء العمليات العدائية وتطور الأساليب التي يستعملها أطراف النزاع لترحيل وإبعاد المدنيين من مواطنهم، أدت إلى زيادة استهداف المدنيين وزيادة المخاطر التي تهددهم نتيجة مثل هذه الأعمال. لكن هذا لا يعني انعدام قواعد حماية السكان المدنيين من أعمال الترحيل والإبعاد القسري التي تستهدفه التي ظهرت بوادرها في الحضارات القديمة وتطورت في الأديان السماوية وارتقت في العصر الحديث>

من خلال هذا الواقع يحاول الباحث الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

1. ما الواقع الديمغرافي في مدن الجنوب؟
2. ما الآليات والأدوات التي يلجأ اليها النظام اليمني لتفيد سياسته ضد الهوية الجنوبية
3. ما الغاية والذريعة التي لجأ إليها النظام اليمني بمختلف طمس الهوية واحتلال الجنوب؟
4. أبرز المدن الجنوبية التي شملها النزوح والهجرة المنظمة؟
5. ما مستقبل الجنوب الهوية والأرض والانسان في ظل التغيير الديمغرافي؟

كما أن الباحث يتناول عملية النزوح والهجرة اليمنية الى الجنوب بغرض التغيير الديمغرافي القسري التي قام بها النظام اليمني لأن عملية الهجرة والنزوح لها عواقب مستقبلية كبيرة ولأنها ممنهجة وتمتلك أدوات قاهرة.

أما ما تقوم به بعض الأطراف الأخرى فإنها تأتي في إطار الانتقام والفوضى كما إنه تقوم به جماعات وأفراد وليس دولًا لا يترتب عليها ذلك الأثر الكبير.

وسياسة النزوح والهجرة بغرض التغير الديمغرافي في العصر الحديث والمعاصر تستمر أعمال التغييب القسري أو التهجير القسري (أوربا -الاتحاد السوفياتي). ولكن التهجير الأفظع والسياسي هو ما جرى في فلسطين (بقرار دولي من الأمم المتحدة) وما نراه اليوم في الجنوب لا يقل خطرا من تلك السياسات التهجيرية في سورية والعراق واليمن لكون تلك الدولة ذات الارتباط بالنظام الإيراني الطائفي لها الخطة نفسها ضد الشعوب العربية.

المطلب الأول: المصطلحات والمفاهيم

التغيير الديمغرافي

تشير ظاهرة ونظرية التحول الديمغرافي (بالإنجليزية: Demographic transition) إلى التغيّر التاريخي في التركيبة السكانية، كما يحدث على سبيل المثال عند ارتفاع معدلات الولادة وارتفاع معدلات وفيات الرّضع في المجتمعات محدودة التطوّر، فيما يتعلّق بالتكنولوجيا والتعليم (للنساء خصوصًا) والتنمية الاقتصادية، إضافةً إلى انخفاض معدلات الولادة وانخفاض معدلات الوفيات في المجتمعات المتقدّمة في التكنولوجيا والتعليم والتنمية الاقتصادية، فضلًا عن المراحل ما بين هذين السيناريوهين.

غالبًا ما يكون هذا النموذج أو النظرية غير دقيق عند تطبيقه على كل بلد على حدة نظرًا للعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على فئات معينة من السكان، إلا أن هذا التغيّر قد حدث بالفعل في العديد من البلدان الصناعية.

أأأحد الأسباب الرئيسية لحدوث التغيرات الديموغرافية في المجتمعات هو هجرة السكان. يتم تحديد متوسط عمر الأشخاص الذين يشكلون الدولة، جزئيًا، من خلال معدلات الهجرة والنزوح التي تعيشها تلك الدولة.

وتعتبر النزاعات الاجتماعية، مثل تلك الناجمة عن الاضطهاد السياسي أو الأزمات الاقتصادية أو المشكلات الإنسانية، من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الهجرة التي قد يتعرض لها بلد ما.

في مناسبات عديدة، كان على سكان العالم البحث عن مواقع جديدة للاستقرار وهم يحاولون الهروب من الأزمات في بلدانهم الأصلية.

جزء من هذا الوضع جعل الشباب هم من يجد إمكانية الهجرة، تاركين وراءهم فئة اجتماعية لا تغادر البلاد بسبب قيود معينة، وبالتالي زيادة متوسط عمر السكان وتسريع شيخوخة السكان. .

من ناحية أخرى، فإن تلك الدول التي تستضيف أصغر السكان تشهد انخفاضًا في متوسط العمر.

ومع ذلك، يحظى وجود هذا النوع من التحوّل الديمغرافي بقبول واسع النطاق في مجال العلوم الاجتماعية، إذ يعود السبب إلى الارتباط التاريخي الوطيد بين هبوط معدلات الخصوبة والتنمية الاقتصادية. يجادل الباحثون فيما إذا كان التحوّل الصناعي والدخل المرتفع أسبابًا مؤثّرة في انخفاض عدد السكان، وما إذا كان انخفاض عدد السكان يسفر عن تحوّل صناعي وارتفاع في الدخل. يجادل الباحثون أيضًا في مدى تأثير العوامل المختلفة والمقترحة والمتداخلة أحيانًا، مثل ارتفاع دخل الفرد وانخفاض معدلات الوفيات وتأمين الشيخوخة وارتفاع الطلب على رأس المال البشري.

مفهوم النزوح:

النزوح لغة: نزح ما ينزح وينزح، نزحاً ونزوحاً فهو نازح، والمفعول منزوح، نزحت الدار، بعدت، نزح عن بلاده، رحل عنها، نزح إلى مكان آخر، انتقل، والنازح المسافر عن بلاده، بعيد عنها، مبعد عنها، استقر النازحون في الخيام.(1)

يعرّف النزوح (بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف.(2)

أيضا يمكن تعريف النزوح بأنه ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر وهو ذات الهجرة ولكن من منظور بلد المنشأ.

(1) – ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة،1955، ص3333.
(2) – خفاجي، تعريف–النزوح–واللجوء–والهجرة، صحيفة دنيا الوطن، 2015.

وتسمى حركة الإنسان قبل إقامة الحدود السياسية أو داخل دولة واحدة، "النزوح".

وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدى للنزوح، بعضها أسباب سياسية أو اقتصادية، أو لأسباب شخصية مثل العثور على زوج أثناء زيارة لبلد آخر، والنزوح للبقاء معهم. كما يفضل الكثير من كبار السن الذين يعيشون في الدول الغنية بالمناخ البارد، الانتقال إلى مناخ أكثر دفئا عند التقاعد.

كما يعرف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أجبروا على النزوح عن ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلادهم. وتتمثل الخصائص الرئيسية للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً.

تتعدد أسباب النزوح بتعدد الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعاني منها المجتمعات، وتلك الأسباب هي ما يدفع الإنسان إلى ترك منطقته والبحث عن الاستقرار في مكان أخر.

وتتنوع أسباب النزوح من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، إلا إن أبرز ما يدفع الإنسان إلى النزوح داخليا أو خارجيا هي النزاعات المسلحة التي تشكل خطرا على حياة الإنسان في مناطق النزاعات والصراعات المسلحة. ويمكن حصر أهم أسباب النزوح في الآتي:

الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة والاقتتال الداخلي.

عدم الالتزام بحماية حقوق الإنسان والانفلات الأمني كالنهب المسلح وعصابات الإجرام بالإضافة إلى الاضطهاد المؤسسي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والعمليات الإرهابية.

التدهور الاقتصادي وعدم وجود تنمية متوازنة والشعور بالغبن والمنافسة على الثروة والسلطة.

الكوارث الطبيعية والفيضانات والجفاف والتصحر والبراكين والزلازل والمجاعات والأوبئة الفتاكة

مفهوم التهجير القسري

يعرّفه القانون الدولي الإنساني بأنه: «الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحيانًا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضٍ معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة»، وتعتبر المواد (2)، (7)، (8) من نظام روما الأساسي أن التهجير القسري جريمة حرب3

و الإبعاد أو النفي يعنيان النقل إلى خارج حدود الإقليم، بينما يتعلق النقل القسري بالتهجير داخل حدود الإقليم، وعادة ما يحصل التهجير نتيجة نزاعات داخلية مسلحة أو صراعات ذات طابع ديني أو عرقي أو مذهبي أو عشائري، ويتم بإرادة أحد أطراف النزاع عندما يمتلك القوة اللازمة لإزاحة الأطراف التي تنتمي لمكونات أخرى، وهذا الطرف يرى أن مصلحته الآنية أو المستقبلية تكمن في تهجير الطرف الآخر، ولا يحصل التهجير إلا في حالة وجود طرف يهدد مجموعة سكانية مختلفة بالانتماء الديني أو المذهبي أو العراقي بعدم البقاء في مدينة أو منطقة أو بلد ما، ومقابل ذلك تولد شعور لدى الفريق المستهدف بالتهجير بأن هناك خطرًا جديًا يمكن أن يتعرض له في حالة امتناعه عن الهجرة ويلتقي المهّجرون في انتمائهم لمكون ديني أو عرقي أو مذهبي أو سياسي4.

إلا أن تسييس ملف التهجير القسري أيسر من تسييس ملف النزوح، على الرغم من أن حوادث كثيرة لنزوح جماعي حصلت نتيجة كوارث طبيعية لم تخل من التسيس أيضًا، إذ تلجأ الدول المتضررة أو المانحة لكسر حاجز الجليد بينهما أثناء المداولات الخاصة بتقديم الإعانات الإنسانية، لكن الحكومات والجماعات المسلحة.

(3) وليم نجيب جورج نضار. مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي, مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة, الأولى. 2009.ص34-36.

(4) عمر عبد السلام .الامم المتحدة والتهجير القسري و الإبادة الجماعية ,القاهرة, 1102.ص36-46.

أولا: تاريخ حركة النزوح والهجرة الى الجنوب العربي

كانت الجنوب العربية عرضة للغزو والاحتلال منذ القدم بحكم موقعها الاستراتيجي الذي تتمتع بها ولكن مع منتصف القرن العشرين بدأت المنطقة تتعرض لهجوم ممنهج للسيطرة عليها تمثل بالنزوح والهجرة اليمنية بغرض فرض اليمننة على هذه الهوية والأرض حيث أن مشروع اليمن الذي أطلقها الامام احمد في عام 1918م عندما حول مملكته من المملكة المتوكلية الهاشمية الى المملكة اليمنية المتوكلية.

الموجة الأولى

مرحلة النزوح لفترة ما قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني

إن المتتبع لحركة النزوح والهجرة من الشمال إلى الجنوب بشكل عام وإلى عدن بشكل خاص ودلك خلال فترة ما قبل الاستقلال سيجد أن تلك الحركة قد خلفت آثارا سلبية تجرع مراراتها وويلاتها أبناء الجنوب خلال تلك الفترة، حيث كانت معظم تلك الموجات البشرية القادمة من الشمال ذات توجهات سياسية وعسكرية واستخباراتية تسعى لتحقيق مآرب وأهداف سياسية للقوى اليمنية الحاكمة في الشمال بمختلف أطيافها العسكرية والقبلية والسياسية كافة ودلك من خلال تمكين أبناء الشمال وتوطينهم في الجنوب لتحقيق أهدافهم السياسية والمتمثلة بضم الجنوب إلى الشمال لاعتقادهم أن الجنوب فرع والشمال هو الأصل، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1)

يوضح التوزيع النسبي لسكان مدينة عدن والهجرات الداخلية والخارجية إليها وفق تعداد أعوام 1946

محل الميلاد	تعداد عام ١٩٤٦ (٪)
مدينة عدن	49.6
المحافظات الشمالية	42.0
المحافظات الجنوبية	8,4
المجموع	100%

المصدر: ظاهرة الهجرة إلى عدن الدوافع والآثار، صلاح (2001) رسالة ماجستير جامعة عدن

الجدول رقم (1)

يوضح التوزيع النسبي لسكان مدينة عدن والهجرات الداخلية والخارجية إليها وفق تعداد أعوام 1955

محل الميلاد	تعداد ١٩٥٥ (٪)
مدينة عدن	**26,7**
المحافظات الشمالية	**59.6**
المحافظات الجنوبية	**13,7**
المجموع	**٪100**

المصدر: ظاهرة الهجرة إلى عدن الدوافع والآثار، صلاح (2001) رسالة ماجستير جامعة عدن.

مما سبق تبين:

- أن تعداد عامي 1946 و 1955 أن معظم السكان القاطنين في عدن كانوا من أصول شمالية نزحت أو هاجرت إلى عدن، حيث زادت نسبتهم من 42% عام 1946 إلى 59.6% عام 1955، أي أن ما يزيد عن نصف سكان عدن كانوا من أصول

شمالية.

- من خلال هذه النسب نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا في سجّل المكونات ويعود ذلك لجملة من العوامل
- انخفاض معدّلات الهجرة للجنوبيين
- نشاط حركة العمالة اليمنية ضمن الأوساط العدنية الجنوبية.
- بالإضافة لجملة إجراءات وأدوات يتبعها النظام للقيام بعملية التهجير القسري سوف يعرضها الباحث لاحقًا.

إن هذا التغيير السابق الذكر كان هدفًا للنظام اليمني منذ نشوء فكرة مشروع الدولة اليمنية عندما وضع نظام صنعاء هدف التغيير الديمغرافي لسكان الجنوب العربي كهدف استراتيجي طائفي، كمرحلة أولى وطمس الهوية الجنوبية كمرحلة ثانية، إذ تم وضع خطة مدروسة بعيدة المدى للتغيير الديمغرافي في الجنوب، وحددوا مساراتها ووسائل وأدوات متنوعة لتنفيذها، ومن أهم المسارات التي جرى العمل عليها لاحقًا ما يأتي:

- زيادة عدد اليمنيين في مدن الجنوب ورفع نسبتهم، حيث كانت نسبهم في عام 46م 42.0 % ةفي عام 56م 59.6 من مجموع السكان، وشكل ذلك هاجسًا لدى نظام الاحتلال البريطاني الذي أعطى قيمة للرقم السكاني.
- الضغط على أبناء عدن والتضييق عليهم في مجالات الحياة كافة وتهميشهم، بهدف دفعهم نحو خيار الهجرة الخارجية وعدم العودة.
- وقد عمل النظام اليمني على المسارات المذكورة من خلال عدة مراحل وبوسائل مختلفة وصولًا إلى تحقيق هدفهم الاستراتيجي في تغيير التركيبة السكانية للجنوب.

الموجة الثانية

مرحلة النزوح خلال فترة ما بعد الاستقلال عام 1967م – 1990م

يمكن الجزم بأن حركة نزوح من الشمال إلى الجنوب خلال هذه الفترة قد جاءت امتدادا لتحقيق أهدافهم السياسية الاستيطانية التي بدأت بها منذ ما قبل استقلال الجنوب عام 1967. وعندما ظهرت ملامح الدولة الجنوبية المستقلة بعد تحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني أقدم نظام الجمهورية العربية وعبر أجهزته الاستخباراتية بالزج بالآلاف من عناصره وقواه الأمنية والعسكرية إلى العاصمة عدن تحت مسمى الجبهة الوطنية لتحرير الشمال، إلا أن باطنها الانقضاض على مشروع دولة الجنوب؛ لأن الجنوب بالنسبة لهم مجرد فرع يجب ضمه للأصل وهي الجمهورية العربية اليمنية وقد تجلى ذلك عند إشاعة مسمى الجنوب اليمني منذ عام 1956م من القوى التي كانت تطالب بوحدة الجنوب والشمال تمهيدًا لإضافة اسم اليمن للجنوب بعد التحرير وقد نجحوا في ذلك. (5)

الجدول رقم (1)

يوضح التوزيع النسبي لسكان مدينة عدن والهجرات الداخلية والخارجية إليها وفق تعداد أعوام 1973م:

محل الميلاد	تعداد ١٩٧٣ (٪)
مدينة عدن	**57.5**
المحافظات الشمالية	**24,2**
المحافظات الجنوبية	**18.2**
المجموع	**100%**

المصدر: ظاهرة الهجرة إلى عدن الدوافع والآثار، صلاح (2001) رسالة ماجستير جامعة عدن.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الآتي:

- يبين تعداد عام 1973 أن نسبة القاطنين في عدن من الأصول الشمالية قد انخفضت مقابل زيادة نسبة أبناء عدن، لكن المتتبع لحقيقة هذه المعلومة سيجد أن انخفاض نسبة الساكنين في عدن من الأصول الشمالية وزيادة نسبة أبناء عدن لم تكن نتيجة لعملية خروج لأبناء الشمال من عدن حيث أن انخفاض هذه النسبة قد جاءت نتيجة لتجنيس أبناء الشمال الدين كانوا متواجدين في عدن عقب الاستقلال عام 1967 ودلك بعد تمكنهم من السيطرة السياسية على كثير من مقاليد الحكم في الجنوب حيث تمكن كثيرون منهم من اعتلاء مناصب سياسية وقيادية عليا في الدولة تمكنوا من خلالها من تنفيذ أجنداتهم السياسية التي كانوا يخططون لها من مئات السنين والمتمثلة في استعادة الجنوب لدولتهم في الشمال انطلاقا من اعتقادهم أن الجنوب فرع من الشمال (اليمن).
- ومن ثم تمكنت تلك القوى من تحقيق أبرز أهدافهم السياسية والمتمثل في تغير الهوية الجنوبية بالهوية اليمنية وذلك من خلال تغير اسم أول جمهورية بعد الاستقلال (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) باسم (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية).
- فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن موجة النزوح والهجرة إلى عدن منذ مطلع السبعينات من الجمهورية العربية اليمنية كبيرة جدًا وفي تلك المرحلة مثلت عدن عاصمة أول جمهورية بعد الاستقلال، فقد بينت الدراسات السابقة أن أكبر نسبة

(5) – سامي عطا (2018) الجنوب اليمني المحتل: قراءة في مسالة الهوية الوطنية، مجلة مقاربات سياسية مركز الدراسات الإستراتيجية والاستشارية اليمني.

للنازحين الذي نزحوا إلى عدن كانت من المحافظات الشمالية وتعد محافظات (تعز والمخا والمنطقة الوسطى إب والحديدة وذمار وبقية المحافظات الشمالية)(6).

- ومن هنا تمكنت تلك القوى النازحة من إيجاد موطئ قدم لهم في كافة مفاصل الدولة النازحين إليها وأصبحت لهم امتيازات لا يحصل عليها أبناء الجنوب أنفسهم وتسيدوا سياسة الدولة وأصبح الرفاق بأيديهم صنع القرار السياسي مما جعلهم يستقدمون أهاليهم؛ ليصبحوا جزءاً من أبناء البلد.

ومند دلك الحين سعوا إلى زرع الفتن والدمار بين أبناء الجنوب وقياداته من جهة، وكانت كارثة الحرب الأهلية عام 86م بين أبناء الجنوب أكبر أهدافهم التي خططوا لها، والتي مهدت لهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة إذابة دولة الجنوب بوحدة اندماجية غير مدروسة كانت نتائجها حرب دموية واجتياح كامل للجنوب واحتلاله وطمس هويته.

جدول رقم (2) يوضح تعداد سكان محافظات الجنوب لعام 1988

المحافظة	عدد السكان	عدد الأسر	عدد المساكن
عدن	٣٢٢٩١٩	١٠٨٤٤٨	28204
لحج	٤٥٨٤٨٥	١٠٦٣٩٩	73197
أبين	٢٧٩٢٤١	٥٩٥٧٣	40516
حضرموت	٥٣٧٠٩٥	١٢٢٦٤	82350
شبوة	٦٩٨٨٢٣	١٢٤٦٨٦	27038
المهرة	٤٤٢٢٥	٤٥٨٣٨	8845
المجموع	٢٣٤٠٧٨٨	**457208**	260150

المصدر: إحصائيات وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء لعام 1988م

الوسائل التي لجأ اليها عناصر النظام اليمني في الجنوب للقيام بعملية التهجير:

استخدمت العناصر اليمنية المنغمسة في دولة الجنوب العربية عدة وسائل في محاولة منه لإخماد الأصوات المعارضة لهم في تولي مناصب إرادية وقيادية في دولة الجنوب وهذه الوسائل لها محطات كانت كل مرحلة أساس ومرتكز للثانية ومن هذه المحطات هي وأدرك النظام خطورة المرحلة وأن الأمر بدأ بالخروج عن السيطرة مما دفعه إلى تبني خيارات أدت إلى عمليات تغيير ديمغرافي قسري من خلال:

- وسائل قهرية (عسكرية- قانونية).
- وسائل ناعمة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية).
- وسائل قهرية (عسكرية-قانونية)

لقد استخدمت عناصر النظام اليمني في جهاز امن دولة الجنوب في عملية التهجير القسري أدوات سياسية وعسكرية واستخباراتية واقتصادية وإدارية أدت إلى اجبار السكان الأصليين للجنوب على النزوح واللجوء من خلال عدة وسائل ارتكاب عدد من المجازر منها:

التضييق الاستخباراتي

ج. الحصار الاقتصادي على الجنوب

د: تغيير الملكية لليمنيين الوافدين

(6) صلاح (2001) ظاهرة الهجرة إلى عدن الدوافع والآثار، رسالة ماجستير جامعة عدن غير منشورة.

ومن الملاحظ أن هناك ميل من قبل المدنيين للنزوح إلى مناطق سكن أقاربهم الآمنة ولا تشكّل هوية الفصيل الذي يسيطر عليها عاملًا هامًا في خيار منطقة النزوح، فمناطق الإدارة الذاتية تستقطب النازحين الكرد وبعض العرب من سكّانها الأصليين بغض النظر عن تحكم الاتحاد الديموقراطي فيها أو ما يشاع عن أهدافه بجعل هذه المناطق متجانسة قوميًا.

الموجة الثالثة

الغزو والاجتياح (من 1990 إلى 2015):

لقد كانت هذه المرحلة نقطة تحول كبرى مكنت أبناء العربية اليمنية من حرية التنقل والسكن في محافظات الجنوب وعمد نظام صنعاء بحشد أكبر عدد من قواته العسكرية والأمنية إلى المدن الجنوبية وتحويلها إلى منطقة صراع واستجلب قوى العنف والتطرف والإرهاب من كل مكان وشرع في تنفيذ حملة اغتيالات لكبار كوادر ومسؤولي الدولة الجنوبية وتتوجت تلك بحرب 94م الظالمة حين سقطت عدن تحت مدافعهم العسكرية؛ ليعلنوا نصرهم المجيد في 7/7/1994م؛ لتتحول عدن والجنوب بعد هذا التاريخ إلى اكبر مستعمرة يستوطنها مئات الآلاف من العسكريين والأمنيين.

وفي هذه الدراسة اخترنا العاصمة عدن أنموذج لتتبع حركة النزوح القادمة إليها من المحافظات الشمالية، فقد بلغ عدد النازحين إلى مدينة عدن فقط وفقا لتعداد عام 1994م حوالي (115577) نازحا يمثلون (26%) من أجمالي نسبة السكان الأصليين العام لمدينة عدن الذي يقدر بحوالي (444526) كما هو مبين في الجدول الأتي:

الجدول رقم (3)

يوضح توزيع النازحين والمهاجرين في عدن بحسب محافظة الإرسال والنوع من واقع تعداد 1994م:

محافظة الإرسال	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأمانة	١٠٨٣	١,٤	٦٠٩	١,٥	١٦٩٢	١,٥
صنعاء	٦٠٢	٠,٧٨	٥٤	٠,١	٦٥٦	٠,٠٥
تعز	١٨٣٨٨	٢٤,٣	٥٥٠٤	١٤,٠	٢٣٨٩٢	٢٠,٨
الحديدة	٥٧٣٥	٧,٥	٢٨٢٦	٧,٤	٨٥٦٢	٧,٤٠
لحج	١٩٢٥٨	٢٥,٧	٢٧٣٦	٣٢,٤	٣١٩٩٤	٢٧,٨٠
اب	٤٣٨٥	٥,٧	٨٨٦	٢,٢	٥٢٧١	٤,٦٠
أبين	١٤٤٠٧	١٨,٨	١٠١٥٢	٢٥,٨	٢٤٥٥٩	٢١,٣
ذمار	١٥١٠	١,٩	٢١٦	٠,٥٤	١٧٢٦	١,٥٠
شبوة	٢٧٦٨	٣,٦	١٥٣٦	٣,٩	٤٣٠٤	٣,٧
حجة	١٢٩	٠,١٦	٥٦	٠,١٤	١٨٥	٠,١٦
البيضاء	١٧٦٩	٢,٥	١١٤٣	٢,٩	٢٩١٢	٢,٥٣
حضرموت	٥٧٨٨	٧,٥	٢٩٩٣	٧,٦	٨٧٨١	٧,٦٠
صعدة	٦٧	٠,٨	٤٦١	١,٣	٥٢٩	٠,٤٥

المحويت	٢٢٩	٠,٣٢	٤٧	٠,١	٢٧٦	٠,٢٣
المهرة	٦١	٠,٧	٢٧	٠,٠٦	٨٨	٠,٠٨
مأرب	٤٦	٠,٦	٢٣	٠,٠٥	٦٩	٠,٠٥
الجوف	٦٣	٠,٨	١٩	٠,٠٤	٨١	٠,٠٧
الإجمالي	٧٦,٢٨٩	١٠٠,٠	٣٩,٢٨٨	١٠٠,٠	١١٥٥٧٧	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء 1996م.

يبين الجدول أعلاه أن عدد النازحين من المناطق الشمالية إلى عدن فقط بلغ حوالي (41151) نازحا في عام 1994م ويشكلون نسبة 39% من تعداد النازحين وهي نسبة كبيرة جدا. بعد اجتياح القوات الشمالية الجنوب في عام 1994م شهدت عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى تدفق أعداد كبيرة من الشماليين وذلك لأحداث تغيير (ديموغرافي) ولطمس الهوية الجنوبية وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر لا يتسع لنا أن نذكرها هنا. إلا إنه لم تتوفر لدينا إحصائيات رسمية لحصر عدد الشماليين بعد سقوط دولة الجنوب واندماجها مع الشمال بالقوة.

لقد بلغ عدد سكان محافظة عدن لعام 2004م حوالي (589419) بمعدل نمو 3.77% ويمكن تقدير عدد سكان محافظة عدن للعام 2018م وفقا لمعدل النمو بحوالي (901013) مع أن المؤشرات الحالية تدل على أن سكان عدن قد تجاوز ذلك الرقم بكثير بعد حرب 94م؛ نظرا لاجتياح القوات الشمالية للجنوب ولغياب الإحصائيات السكانية الدقيقة(7).

لقد مثل سقوط عدن واحتلال الجنوب من قبل قوى تحالف صنعاء العسكري والديني والقبلي كارثة سياسية مازال شعب الجنوب يتجرع مراراتها إلى يومنا هذا فعند اجتياح قوى العدوان اليمني الجنوب بالقوة العسكرية تلتها أكبر موجة نزوح سياسي قادم من الشمال واستباحوا من خلالها كل ما فوق الأرض وتحتها ولم يبقوا شيئا جميلا إلا دمروه واستمروا في طغيانهم خمسة وعشرون عاما. وحين عصفت بهم ثورة شعب الجنوب ومن خلفهم عاصفة الحزم المجيد تم طرد كل تلك المعسكرات والمليشيات الظلامية من العاصمة عدن.

(7) 1- نلاحظ أن هناك مخاطر وتحديات كبيرة تتمثل في التغير الديمغرافي في المحافظات الجنوبية ولاسيما عواصم المحافظات وتلك الخطورة تكمن في الاتي:

أولا: - في حالة حصل الجنوب على استحقاق سياسي قادم متمثل في الاستفتاء هل يضمن قيادات الجنوب تحقيق الاستفتاء للجنوب بنسبة عالية.؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال غير مطمئنة لكون حركة النزوح والتوطين والاستيطان توحي لنا غير ذلك فلو كان عدد سكان الجنوب مثلا (5مليون) نسمة يعني أن الذين سوف يخضعون لعملية التصويت لا يتجاوزن (2 مليون ناخب) فماذا لو كان عدد المستوطنين من أبناء العربية اليمنية يفوق ذلك العدد وهذا ما توحي به الدراسة فأن التقديرات الأولية تفيد أن النازحين والمستوطنين والقوى العاملة في المحافظات الجنوبية يمثلون نسبة كبيرة جدا ومعظمهم من الفئات العمرية مابين25- 45 سنة .

ثانيا- في حالة قيام مواجهات مسلحة ضد الجنوب من القوى المتربصة سواء أكانت تلك القوى في مأرب أو صنعاء أو لديها أذرعه في الجنوب أين سيكون هؤلاء المستوطنين وهل سيشكلون خطر قادم على آمن الجنوب.

موجة النزوح الرابعة

(منذ الفترة التي سبقت حرب تحرير الحديدة إلى اللحظة):

لم تقف قوى العدوان (الحوثية والعفاشية والإخوانية) عند هذا الحد من التآمر والعدوان على سيادة شعب الجنوب فهاهم اليوم يعملون ليل نهار على توطين أقدامهم مرة أخرى عبر موجات نزوح يومية كبيرة مستغلين الوضع الإنساني والانفلات الأمني للمناطق المحررة لكي يتسنى لهم إسقاط عدن والجنوب من جديد والعودة للمربع الأول، فقد بدأت ملامح تلك حملة الاجتياح تظهر هنا وهناك، ليشعلوا من بعدها حربهم وفتنتهم ليتمكنوا من تنفيذ مخططاتهم العدوانية على شعب الجنوب.

فعدن والمحافظات الجنوبية الأخرى تشهد موجة نزوح كبيرة تقدر بمئات الآلاف جميعها قادمة من الشمال إلى الجنوب ومن مناطق مختلفة لا تعاني من نزاع مسلح وتحت ذرائع مختلفة كاستلام الرواتب وتحظى بتسهيلات كبيرة من الحكومة وهذا الأمر لا بد من الوقوف أمامه بجدية ووقفه بأي طريقة لمنع تكرار التاريخ ومنع سقوط الجنوب مرة أخرى في الفوضى إذا لم يكن الاحتلال.

يمكن الاستنتاج من خلال ما تم مناقشته سابقا أن موجات النزوح أو الهجرة من الشمال إلى الجنوب كانت تتزايد في فترات تسبق نشوب نزاعات مسلحة في الجنوب أي أن كل موجة نزوح قادمة من الشمال إلى الجنوب تلحقها حرب عسكرية كما حدث في عام1971م و 1978م و 1986م و 1994م و2015م.

وكشفت دراسة ميدانية أن حركة النزوح التي تشهدها العاصمة عدن كانت منظمة ومن خلفها أهداف سياسية وعسكرية تجلت آثارها في أكثر من مجال وسيكون لها أثرا أكبر في الأيام القادمة أن لم يكن هناك ضوابط وردع لتلك المسرحية الهزيلة التي تسعى لها الأحزاب السياسية اليمنية(8)

كل تلك الوقائع التاريخية دعتنا للقيام بهذه المهمة البحثية لظاهرة النزوح إلى عدو معرفة أسبابها وآثارها على مستقبل شعب الجنوب لعل وعسى أن يتدارك صانعي سياسات الجنوب مكمن الخطر القادم من الشمال.

لم تمض أيام قليلة على اطلاقا الجنوبيين «وسماً» على منصة التدوينات القصيرة «تويتر»، والذين طالبوا من خلاله بوقف عمليات الاستيطان اليمنية في بلادهم، حتى أطلقت منظمات يمنية ممولة من الأمم المتحدة ويشرف عليها رئيس حكومة المناصفة معين عبدالملك، الذي يخوض حربا داخلية للاستحواذ على موارد الجنوب، مشروعاً لإعادة دمج النازحين في المجتمعات الجنوبية بدعوى أنهم أصحاب حق في عملية الدمج التي تهدف الى احداث تغيير ديمغرافي.

وأطلق ناشطون جنوبيون قبل أيام وسما على تويتر، طالبوا من خلاله بوضع حداً لعملية النزوح غير المشروع صوب الجنوب والهادف الى احداث تغييرات ديموغرافية في الجنوب التواق أهله إلى استعادة الدولة السابقة.

وقال الباحث المختص في الجغرافيا السكانية د. رزق الجابري «ان عملية النزوح إلى مدن الجنوب مهولة وكبيرة وهي تندرج في اطار الاستيطان والتغيير الديمغرافي للجنوب».. مشيرا الى انه منذ العام 2017م، لا توجد أي احصائيات حقيقية لأعداد النزوح الكبيرة صوب الجنوب.

وقال الجابري في مقابلة مع قناة عدن المستقلة ان النازحين اليمنيين انشأوا العديد من مدن النزوح في وادي حضرموت وصولا إلى المهرة.

وقال د. صلاح سالم الباحث في التغيير الديمغرافي «إن ما يحصل في الجنوب هي عملية نزوح ممنهجة لتوطين اليمنيين بغية

(8) – يسعى حزب الإصلاح إلى تمكين عناصره من المناصب الحساسة في الوزارات فهم يشغلون مناصب وزراء ونواب وزراء ووكلاء ولديهم عناصر أخرى تشغل مناصب صغيرة في عدة وزارات بحيث يشكلوا لوبي أو دولة عميقة ينفذون من خلالها أجنداتهم الخاصة. الجدير بالذكر أن مكتب التربية والتعليم في عدن يسيطر عليه حزب الإصلاح بحوالي 70% على الأقل سواء عبر العناصر العدنية ذات الأصول الشمالية أو العناصر التي يتم استقدامها من الشمال.

استمرار قوى النفوذ في نهب موارد الجنوب الطبيعية».. مطالبا بوضع حد لعملية النزوح الممنهج الهادف الى تغيير في التركيبة السكانية في الجنوب".

وفي عدن، قالت مصادر حكومية لصحيفة اليوم الثامن إن معين عبدالملك شكل لجنة إدارة النزوح في عدن وان هذا الملف يدار من قبله، الأمر الذي دفعه إلى استخدام التمويل في بناء مساكن شعبية للنازحين في الجبال، الأمر الذي وضع المجلس الانتقالي الجنوبي في مشكلة حقيقية".

وقالت صحيفة الأيام الصادرة في العاصمة عدن إن اتحاد نساء اليمن، أطلق الاربعاء، حوارا محليا فاعلا، خلال مؤتمر (إطلاق حوار النساء والفتيات النازحات)، ضمن مشروع حوار السلام والعمل الإنساني للنساء والفتيات النازحات في اليمن، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لإدماج النازحين في المجتمع الجنوبي"

بحسب مصادر حقوقية فأن المؤتمر المعلن يهدف الى دعم النازحين اليمنيين ضمن استراتيجية إعادة ادماجهم في المجتمع الجنوبي الذي يعيش فيه نحو مليوني نازح تركوا بلادهم الخاضعة لسيطرة الأذرع الإيرانية وذهبوا نحو المدن المحررة.

وأكد اتحاد نساء اليمن «بأن تأسيس منصة الحوار الميدانية التي تنطلق من عدن هي مبادرة محلية للمجتمع المدني تجمع من وصفهم بـ«أصحاب الحق» في الدمج بالمجتمع ومعالجة أوضاعهم المعيشية والصحية والتعليمية".

وبرر اتحاد نساء اليمن موجة النزوح صوب الجنوب بأن الحرب الدائرة حصدت آلاف المدنيين وشرَّدت داخليا مئات الآلاف وأدت إلى ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقال الاتحاد اليمني الذي كثف نشاطه بدعم من حكومة معين عبدالملك «إن فشل الجهود الدولية في تحقيق تقدم ملحوظ في مفاوضات السلام قد يعزى ذلك إلى عدم فهم الوسطاء للأوضاع في المجتمعات المحلية وعلى الرغم من انحسار العنف مؤخراً إلا أن هذا لم ينعكس على أوضاع وظروف الناس لاسيما النازحات والنازحين في مدن الجنوب".

وأوضح الناشط اليمني بسام راوح، بأن إطلاق هذه المنصة الميدانية، جاء بناءً على ما ورد في مذكرة التفاهم وتضم في عضويتها 30 عضوة وعضواً من القيادات المحلية يشمل ممثلات عن النساء النازحات اليمنيات في عدن وباقي مدن الجنوب المحررة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، تعمل ضمن مشروع إعادة دمج النازحين اليمنيين في مجتمعات الجنوب السكانية".

وقالت مصادر في مكتب التربية والتعليم في البريقة ان المدارس لم تعد تتسع للمزيد من النازحين حيث وصل عدد الطلاب في الفصل الواحد إلى أكثر من 80 طالباً، أغلبهم من النازحين اليمنيين".

ولفت المصدر إلى أن النازحين في مأرب أقيمت لهم مخيمات نزوح ومدارس بعيدا عن السكان، وهو ما لم يحصل في مدن الجنوب التي لا تزال تستقبل المزيد من النازحين في ظل عدم وجود أي معالجات حقيقية لهذه المشكلة التي باتت تهدد التركيبة السكانية لمدن الجنوب المحررة.:9\

مشاكل وتحديات:

ارتفعت ايجارات السكن، واكتظت المدارس بالطلبة، وظهرت بسبب النزوح عدة مشكلات اقتصادية، وأمنية، وصحية، وتعليمية، واجتماعية، وسياسية، وانتشرت تجارة المخدرات.

بل وتفاقمت المشكلات لتصل إلى محاولة التغيير الديمغرافي للشعب الجنوب والتأثير على الهوية الوطنية الجنوبية باستخراج شهادات الميلاد من العاصمة عدن والبطائق الشخصية والجوازات وكأنهم من مواليد الجنوب.

فلماذا يلجأ العديد من النازحين إلى استخراج شهادات الميلاد من محافظات الجنوب بدعوة ضياعها ونسيانها في مناطق سيطرة الحوثي؟ هل للإخوان يد في هذه العملية الممنهجة؟ ما هي المشاكل المتوقعة والمحتمل حدوثها في حالة اصدار جوازات وبطاقات شخصية لأشخاص محسوبين على الجنوب وهم من محافظات الشمال؟ هل سيؤثر هذا العمل على الهوية الجنوبية ومستقبلها؟ وكيف يمكن الحد من هذه الظاهرة وايقافها؟

(9) www.twitter.com/alyoum8th

ولتسليط الأضواء على هذه الظاهرة كانت لنا عدة لقاءات مع أكاديميين وعسكريين وإعلاميين وسياسيين وخرجنا بهذه الحصيلة من الآراء والمعالجات.

التغيير الديموغرافي

لجوء العديد من النازحين إلى استخراج شهادات الميلاد من محافظات الجنوب بدعوة ضياعها ونسيانها في مناطق سيطرة الحوثي حول ذلك يقول الأكاديمي والمحلل السياسي الدكتور فيصل حسين البعسي:» لا يخفى على الجميع أن اساليب المحتل كثيرة ومتعددة والتغيير الديموغرافي هو أحد هذه الأساليب بالتأكيد، وقد جاء ذلك على لسان عدد من النخب السياسية الشمالية بطرق مباشرة وغير مباشرة، وخاصة في استهدافهم العاصمة عدن التي يتبجح الكثير منهم انهم يشكلون الغالبية فيها، وهي ان وجدت كثافة منهم فهي نتيجة التسامح الجنوبي في الفترات الماضية حيث كان ابن الشمال منذ قبل الوحدة يأتي إلى الجنوب؛ ليصبح من اليوم الثاني مواطن جنوبي يتمتع بكامل حقوق المواطنة في الجنوب، بينما كان الجنوبي يصرف له في الشمال بطاقة جنوبي مقيم، ولو كان من مواليد الشمال أبًا عن جد، بل وحتى بعد الوحدة فانه لا يصرف للجنوبي بطاقة أو مخلقة أو جواز إلا ويشار فيها إلى مكان المولد في الجنوب في فرز مناطقي عنصري لم تعرفه حتى جنوب افريقيا في نظام (الأبارتيد)، وبعد هذا تجدهم يقذفون الجنوبيين بالعنصرية»، مضيفا :» أما اليوم فهم يستغلون حكومة المناصفة لتمرير هذا المخطط، وعليه نحذر أبناء الجنوب في مصلحتي الهجرة والجوازات والأحوال المدنية بعدم التسامح في هذا الجانب لأن؛ الموضوع سياسي وان غطي بغلاف إنساني"

- النسيج الاجتماعي

بينما يضيف العميد ركن علي عبدالله بامعيبد قائلا :»في ظل اشتداد الرفض من قبل شعبنا في الجنوب لمشاريع الضم والالحاق والسلب والفيد والغنيمة لتحالف حرب صيف عام 1994م تحت يافطة الوحدة التي سقطت والتحول الشكلي والنوعي في مفاهيم الوحدة كنمطية إلى الاحتلال مكتمل الأركان. لجأت القوى المعادية لجنوبنا الحبيب إلى الأساليب الأكثر دناءة ومن بينها اصدار شهادات الميلاد والبطائق الشخصية من الأحوال المدنية العاملة في المناطق المحررة الجنوبية، وشراء الأراضي السكنية في المدن والأرياف والسكن في المجمعات السكنية بهدف التأثير على النسيج الاجتماعي على طريق إحداث تغيير ديمغرافي لصالح الاحتلال اليمني".

أساليب الغزو الممنهج

بينما ترى الإعلامية أمل يسلم مطر: ان استخراج شهادات الميلاد من مناطق الجنوب يعزز من الاستيطان الشمالي للجنوب، فهو اسلوب من اساليب الغزو الممنهج والمتعمد لتغيير الهوية الجنوبية وطمس ملامحها.

أهداف سياسية خبيثة

ويؤكد الإعلامي العسل قائلاً: «يلجأ العديد من النازحين لاستخراج شهادات ميلاد من المناطق المحررة الجنوبية بدعوة ضياعها ونسيانها في مناطق سيطرة الحوثي؛ لزيادة كثافة السكان في الجنوب؛ ولكي يكون لديهم بطاقة تعريف بأنهم من الجنوب؛ ولتثبيت الوحدة اليمنية بالمشاركة والاستفتاء الذي سيكون في صالحهم، ولذلك استخراج شهادات الميلاد وتر يلعب عليه أبناء الشمال في الجنوب؛ من أجل سياسة أطماع وتسيرها نحو تحقيق أهداف تمنع فصل الجنوب عن الشمال".

أبعاد مستقبلية خطيرة

ترى الأستاذة أمل المصلي: أن اللجوء لذلك من أجل المساعدات، ومن أجل دمج أنفسهم مع أبناء عدن، ولهم أبعاد مستقبلية خطيرة جدًا، لأنه من الأسهل استخراجها من مناطقهم عند عودتهم إلى مناطقهم بشكل طبيعي.

وتضيف الأستاذة أمل المصلي :» المفروض استخراج بطاقة خاصة يسجل فيها نازح باسمه ويكون له رقم معين يُعرف به ومنطقته؛ لأن هناك نازح من تعز والحديدة والمخا وإب ...إلخ ، فمن وجهة نظرهم سيكون هناك استفتاء على فك الارتباط، وعندهم أمل بأن يصبحوا من أبناء عدن، لأن أبناء عدن والجنوب فقط يحق لهم الاستفتاء وهذا عبر البطاقات الشخصية وسيتم استخراجها عبر شهادة الميلاد المستخرجة مسبقا لنازحين من عدن، وربما يدفعوا مبالغ طائلة لاستخراج شهادة الميلاد للوصول إلى البطاقات الشخصية والحصول على حق الاستفتاء أو الانتخاب أو مشابه ذلك".

قوى الاحتلال اليمني

يرى د. فيصل البعسي أن العملية لا تقتصر على اخوان اليمن فقط، بل هي ممنهجة، لكل قوى الاحتلال اليمني، ولا ننكر ان بعضها عفوي ودون تخطيط، ولكنه في الأخير قد يصبح يمثل اشكالية للمستقبل.

هوية مزيفة

وعن المشاكل المتوقعة والمحتمل حدوثها في حالة اصدار جوازات وبطاقات شخصية لأشخاص محسوبين على الجنوب وهم من محافظات الشمال، يوضح الإعلامي العسل قائلًا:» المشاكل ستكون واضحة وضوح الشمس، وهي تثبيت ما يتم العمل عليه منذ عام 1994م قبل الوقوف على الجنوب عن طريق هذه الجوازات ومشاركتهم في الجنوب بكل مؤسساته ومرافقه كونهم جزء من هذا الوطن عن طريق هذه الجوازات وشهادات الميلاد، دخولهم في الحل السياسي الذي لن يكون في صالح الجنوب، سيكون وجودهم في الجنوب عن طريق هويتهم الجنوبية المزيفة أمر مريب وزيادة سكانيه ستجعل من الجنوب منبع الجهلة الشماليين، دخولهم سيكون تثبيت لأشياء دخيله على الجنوب مثل: الكذب والخداع والنفاق وسيتم أدخال هذه الصفات عن الطريق الهوية.

تهديد الهوية الوطنية الجنوبية

وعن مدى تأثير ذلك على الهوية الجنوبية يقول العميد ركن علي بامعيبد:» تعرف الهوية الوطنية بأنها مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمعًا أو وطنًا معينًا عن غيره يعتز بها وتشكل جوهر وجوده، ونجد تلك الهوية الجامعة أصدق تعبيرًا لها في وحدة الإرادة المجتمعية في مواجهة أية مخاطر وجودية تهدد تلك الجماعة أو الشعب أو الأمة من خارج كيانها، إن ما يجري من زحف على أرض الجنوب تحت ذريعة النزوح يشكل خطر وتحدي للإرادة الجنوبية الأمر الذي سيهدد الهوية الوطنية الجنوبية".

دمج وتضيع حقوق

وتضيف الأستاذة أمل المصلي : «المشاكل عديدة منها دمج أبناء الشمال في الجنوب ونحن في مرحله حرجه جدًا، وأيضًا ما ذكرته من حق الاستفتاء أو انتخاب أو أي حقوق لأبناء الجنوب سواء من وظائف أو غيرها، فيجب إيقاف هذا العبث قبل ما ينفذ أمر ليس بالحسبان"

أهداف استيطانية

فيما يكشف د. فيصل قائلا:» أن الإشكالية الأكبر هي أن العملية ممنهجة وهدفها احداث تغيير ديموغرافي لأهداف سياسية، أهداف استيطانية بحتة".

ويرى د. فيصل : أن لا مانع ان تصرف بطائق أو مخالق أو جوازات ولكن يجب الإشارة إلى مكان الميلاد الأصلي ومكان الإقامة الأصلية.

عبء على الجنوب

بدورها الأستاذة أمل يسلم تقول :» أولاً: يمكن أن يؤثر هذا على الكثافة السكانية للجنوب الذي أصبح يضج بأعداد النازحين الكبيرة من جميع محافظات الشمال، وكذلك الأفارقة القادمين من البلدان المجاورة؛ مما يشكل عبء كبير على العاصمة عدن ومحافظات الجنوب وعلى الحصول على كافة الخدمات الأساسية.

ثانيا: كون أنهم حصلوا على شهادات ميلاد جنوبية هذا يعني انهم يستطيعون استخراج بطاقات جنوبية وجوازات سفر جنوبية وبذلك فهو محسوبين على الجنوب وأهل الجنوب.

ثالثا: في حال حصل استفتاء من أجل حق تقرير مصير شعب الجنوب فهم سيشاركون فيه بصفتهم جنوبيين وسيؤثرون سلبًا على نتيجة التصويت".

- الفرص الممكنة للحد من النزوح
- المراقبة ووضع الضوابط

وللحد من هذه الظاهرة تقترح الإعلامية أمل يسلم: مراقبة المجمعات الصحية، ومراقبة المرافق التي تصدر شهادات الميلاد، وعدم صرفها إلا بالوثائق الأصلية والاثباتات التي تدعم صحتها من نفيها وأن ينسبوا إلى أماكن ميلادهم الحقيقة وسكنهم الحقيقي قبل النزوح.

زيادة الوعي المجتمعي

بينما يرى العميد ركن علي عبدالله بامعيبد لمواجهة هذه التحديات ينبغي على كافة أبناء الجنوب استخدام كافة الوسائل الممكنة والمشروعة لمواجهة هذا المد المعادي من خلال زيادة الوعي المجتمعي في الأحياء للمراقبة ومنع تأجير البيوت ومنع بيع الأراضي ومنع أي خدمة إلا في حدود الأطر الإنسانية.

الظاهرة خطير

فيما يرى الإعلامي العسل أن المعالجات تكمن بتشكيل لجنة تستطيع تجاوز هذه الظاهرة الخطيرة عن طريق معرفتها بأنه يوجد تلاعب من أجل كسب هذه الشهادات لغرض سياسي خبيث، وهذه اللجنة تكون في مكتب الجوازات ولديها خبرة في نطاق هذا العمل للحد من خطورة هذه الظاهرة10

كثيرة هي الملفات الملقاة على عاتق محافظ حضرموت ومنها ملف الخدمات كالكهرباء والمياة والتعليم والصحة والرواتب ،وملف الوادي الذي مازال يرزح تحت وطأة الإحتلال اليمني ،بالإضافة الى ملف النزوح الممنهج الذي يشكل خطورة على مستقبل حضرموت و القادم من العربية اليمنية دون حسيب ولا قريب ،كل يوم يصل إلى مديرياتها المئات من الأسر اليمنية تحت حجة النزوح كما يدعون والطامة الكبرى انهم يأتون إلى بلادنا زرافات من مناطق لاتوجد فيه اي معارك ،وهذا يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها من هذه الأمواج البشرية الذين اغلبهم من فئة معينة وهي فئة الشباب .

سبق وأن كتبنا عن هذا الملف الشائك والذي يمثل خطورة كبيرة على مستقبل الجنوب من هذا التغيير الديمغرافي الحاصل اليوم نتيجة الزج بالملايين من أبناء العربية اليمنية إلى حضرموت وأغلب محافظات الجنوب لتنفيذ اجندات القوى اليمنية ،التي تستغل ملفات النزوح كما يسمونه لتنفيذ اجندتها الخبيثة ضد حضرموت والجنوب الذي يناضل من أجل استعادة الدولة المسلوبة .

ما قاله سيادة المحافظ مبخوت بن ماضي يوم امس الأول في المقابلة المتلفزة التي بثتها قناة الغد المشرق ،والذي كشف عن أن عدد النازحين في حضرموت مليون ونص نازح يمني ،وهو عدد كبير جدا يفوق سكان المحافظة نفسها ،ونحن هنا نسأل هل هذا العدد المهول هم نازحين أم خلايا نائمة ؟ تنتظر ساعة الصفر ،هذا لا يقبله أي عاقل وأنما هناك أطراف وقوى لها مصالحها

(10) https://www.4may.net/news/82348

من الزج بالملايين من اليمنيين لإحداث تغيير ديموغرافي في الجنوب من انصهار هذه الفئات بين السكان الأصليين لطمس الهوية الجنوبية في المستقبل كما يخطط الأعداء .

حضرموت عانت ومازالت تعاني من موجات النزوح التي مازالت مستمرة رغم أن الحرب قد وضعت أوزارها في العربية اليمنية ،فقد سببت موجة النزوح الممنهج ضغط كبير على الخدمات في المحافظة كالكهرباء والمياة والتعليم والصحة مما انعكس سلبا على حياة المواطن الحضرمي الذي لا حول له ولا قوة رغم أنه صاحب الأرض والثروة ،الذي يعيش حياة الفقر والبؤس بينما عائدات ثوراته تذهب في وضح النهار لمن جاء، على ظهر الدبابة ومن جاء اليوم بإسم النزوح والذين يتقاسمون الوظائف ويستلمون رواتب بالدولار تحت حجج واهية بغطاء النزوح.

طبعا من أهم الملفات التي تشكل خطورة على الجنوب هو ملف النزوح ،وعلى قيادتنا السياسية في المجلس الانتقالي أن تأخذ هذا الملف بعين الحسبان وتتخذ اللازم لتنظيم هذه الملف الشائك، ولا تترك الحبل على الغارب كما يقول المثل اذا كان في حضرموت وحدها مليون ونص ،فكم سيكون عددهم في العاصمة عدن والمهرة التي تشهد كل ولادة أكثر من أربعين امرأة يمنية مقابل 4 نساء من السكان الأصليين فما بالكم بعد عشر سنوات اذا استمر الحال على هكذا ستذوب الهوية الجنوبية وستطغى عليها اليمننة ،ولهذا سجند أنفسنا بين احتلال جديد قد تجذر ونبت وتفرع بين أوساط المجتمع الجنوبي ،عندها لاينفع الندم بعد أن يقع الفأس في الرأس .

هناك تغيير ديموغرافي يجري في حضرموت لا احد ينكر ذلك ،ففي وادي و صحراء حضرموت شيدت مناطق تحمل الهوية اليمنية من قبل النازحين ،وان لم يتم وضع حد لهذا فإن القادم سيكون مخيف ومقلق على مستقبل حضرموت ،وانا شخصيا اعتقد هذا الملف لن ينتهي الا بعد تحرير الوادي وإعادة الحق لأهلة عندها سيتم وضع ضوابط وقوانين تنظم هذه العملية ،التي باتت مأساة على مستقبل حضرموت المنطقة المسالمة11 .

شهدت القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة المهرة، اجتماعها العام بالدورة الخامسة، صباح اليوم السبت، برئاسة الدكتور سالم القميري رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس. وأعرب القميري في افتتاح الاجتماع عن أمله في أن يمثل نقلة نوعية تعزز التماسك التنظيمي والأداء العام للقيادة المحلية في المهرة ضمن التوسع الأفقي للمجلس بمديريات ومراكز المحافظة.

ودعا أعضاء القيادة المحلية إلى طرح آرائهم بكل شفافية للإسهام في تطوير منظومة العمل وإنجاز المهام القيادية المناطة بالمجلس في المهرة لاستكمال التحرير والخلاص من قوى الهيمنة اليمنية.

بدوره استعرض مهدي بلحاف نائب رئيس القيادة للمجلس الانتقالي الجنوبي بالمهرة الأوضاع العامة وتحدياتها وعوامل المخاطر وانعكاساتها على حاضر ومستقبل المحافظة، على رأسها قضيتي النزوح الممنهج والمخططات السكنية الموجهة لخدمة التغيير الديمغرافي وتمزيق النسيج الاجتماعي للمحافظة.

ولفت إلى دور قيادة المجلس بالمحافظة في التصدي وإحباط الكثير من عوامل الخطر عبر حشد الطاقات الجماهيرية والعمل السياسي والاجتماعي المنظم، داعيا إلى تركيز كل الجهود مستقبلا لتحرير المحافظة من قبضة أدوات الاحتلال اليمني.

واتفقت القيادة المحلية للمجلس خلال اجتماعها على طرح توصيات لتعزيز نشاط هيئاتها في المحافظة والمديريات، ودفع مسار تنفيذ اتفاق ومشاورات الرياض، وتشكيل لجنة لصياغة مخرجات الاجتماع وتوصياته وقراراته12.

ومنذ بداية حرب الحديدة بدأ مسلسل العودة من جديد؛ لتنفيذ تلك الأجندة المشبوه مستغلين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي صنعتها أيديهم لتحقيق أهدافهم المشبوهة.

(11) https://www.aden-hura.com/news/40324

(12) https://www.yemennownews.com/details/20220%C2%A0%20%C2%A0

ويمكن لنا أن نلخص الوضع الراهن التي تمر به محافظات الجنوب بالآتي:

1. ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بين أبناء الجنوب.
2. اضطراب العلاقات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تغذيها بعض الأحزاب السياسية بغرض زرع الفتن والقلاقل بين أبناء الجنوب.
3. عدم تفعيل دور القضاء والنيابات العامة وقنوات الضبط الأخرى مما شجع على انتشار كثير من مظاهر القتل وتفشي الجريمة وغيرها من المشكلات.
4. أصبح الكثير من منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية الفاعلة عرضة للقتل والتصفية الممنهجة في سبيل تعطيلها عن أدى مهامها.
5. ازدياد الكثافة السكانية في العاصمة عدن عواصم المحافظات الجنوبية الأخرى وهو ما أخل بمناظرها الحضارية من خلال البناء العشوائي والاعتداء على ممتلكات الدولة.
6. ضعف المؤسسات الخدمية عن تلبية الخدمات الرئيسة نتيجة الازدحام السكاني المهول في معظم مدن الجنوب.

مما سبق ذكره يجعلنا نجزم – بما لا يدع مجالا للشك - بأن معظم المحافظات الجنوبية لم تعد قادرة ومهيأة لاستقبال الجموع البشرية القادمة من الشمال لكون تلك المحافظات أحسن حالا مما تعيشه محافظات الجنوب اليوم.

اوصت الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي في ختام اعمال اجتماعاتها اليوم الاثنين بالمكلا، باستكمال فرض المجلس المطالب بالانفصال سيطرته عسكريا وامنيا على كافة الأراضي الجنوبية «بإخراج بقايا القوات اليمنية التي اجتاحت الجنوب»، في اشارة للقوات في المنطقة العسكرية الأولى المتمركزة بوادي حضرموت.

كما دعت الجمعية قيادة المجلس الى اصدار عفو عام على كل الجنوبيين الذين اشتركوا في الاحداث البينية السابقة وتطمين الكل في الداخل والخارج والعودة الى وطنهم الجنوبي بكل اعتزاز وترحيب، حسبما جاء في البيان الختامي للاجتماع الذي استمر يومين. وطالبت بإعادة النظر بالشراكة مع الحكومة اليمنية المعترف بها لتمكين الجنوبيين من إدارة شؤون الجنوب في مختلف المجالات

واوصت الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي بضبط ما اسمته «التغيير الديمغرافي» وحصر النازحين والعمل مع المنظمات الدولية على معالجة حالات النزوح، في اشارة الى مئات الاف المواطنيين من ابناء المحافظات الشمالية المقيمين والعاملين في محافظات جنوبي البلاد.

وجاء في البيان «اننا ننشد التعاون والتكامل مع اشقاءنا اليمنيين ولا نكن لهم اي عداء طالما هم لا يعادونا ولا يعتدوا علينا ونحترم خياراتهم طالما هم يحترموا خياراتنا".

اضاف «اننا على استعداد تام لدعم المساعي الاقليمية والدولة لإحلال السلام في المنطقة والانخراط في العملية السياسية وحل قضية شعب الجنوب وفق اطار خاص بهدف استعادة دولته المستقلة كاملة السيادة بحدود ما قبل 22 مايو 1990م وتحت رعاية الأمم المتحدة13

ثانيا: استر اتيجيات سلطات صنعاء في الجنوب

إستراتيجية (الاستيطان وزعزعة الأمن والاستقرار).

لقد كان لظاهرة النزوح والهجرة إلى عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى مخاطر وتحديات أمنية تهدد الأمن القومي الجنوبي؛ لكون شعب الجنوب يحمل قضية سياسية يناضل من أجلها منـذ عقود؛ في سبيل تحرير أرضه واسـتعادة دولته وهويته وكيانه المسلوب

إن ظاهرة النزوح من المحافظات الشمالية إلى الجنوب ليس وليدة اللحظة وإنما لها جذور عميقة تتجلى بوضوح منذ استقلال الجنوب من الاستعمار البريطاني وإعلان دولته الفتية بحدود 67م، فقد عمد نظام صنعاء إلى إتباع سياسة منظمة ذات أهداف

(13) https://yemenfuture.net/news/14622

سياسية في إحداث حالة النزوح والهجرة إلى الجنوب وتلك الإستراتيجية المتبعة تهدف إلى تحقيق إطماعهم السياسية والعسكرية وتلك الإستراتيجية مازالت تتعمق أكثر وأكثر داخل النسيج الاجتماعي الجنوبي مشكلة خطر قادم يهدد الأمن القومي الجنوبي أن لم يتدارك أبناء الجنوب ذلك.

في حين تشهد مناطق الصراع الحدودية الجنوبية(مكيراس، كرش، بيحان) حرب ضروس يتكبد أبناء الجنوب كل يوم الخسائر في الأموال والأرواح نرى موجات النزوح القادمة من الشمال تجتاح الجنوب وفي جهات الساحل الغربي يتقدم أبناء الجنوب نحو العدو بينما جيش الشرعية في مأرب يسعى إلى إسقاط عدن وحلفاؤها وأمام تلك المتناقضات نطرح أكثر من سؤال، أين يكمن أمننا القومي الجنوبي؟ وما هي مخططات العدو التي يسعى لتحقيقها؟ .

ومن خلال تتبع مجريات حركة النزوح تبين لنا أن تحركات النازحين تتمركز في مواقع إستراتيجية سواء أكانت تلك المواقع في عدن أم باقي المحافظات الجنوبية الأخرى، ففي مدينة عدن تتمركز موجة النزوح بكثافة في مدخل عدن الشرقي(الرباط، تبن، دار سعد، والشيخ عثمان) وكذا مدخل عدن الغربي (البريقة، صلاح الدين، خط الساحل الغربي) وتلك البوابتان لعدن تعدان ذي أهمية إستراتيجية؛ لكونهما أكثر الأماكن التي دارت الحرب رحاها ولعامين كاملين بين المقاومة الجنوبية وقوات الاحتلال الحوثي عفاشي وهذا مؤشر يؤكد أن هناك تحركات شبه عسكرية لتلك القوى النازحة.

ومن جهة أخرى نجد أن عواصم محافظات الجنوبية (زنجبار،وعتق، وسيئون، والغيظة) تكاد أن تتيمن حيث أن الحركة التجارية في تلك العواصم تستحوذ عليها العمالة اليمنية بشكل كبير، وفي مدينة لودر الاستراتيجية الحدودية التي تقع ضمن المناطق الوسطى في محافظة أبين وتحتل أهمية كبرى لكونها تقع في خط النار مع العدو فقد أصبحت منطقة حشد وإيواء للنازحين من المحافظات الشمالية ومن خلال زيارتنا للمديرية استطلعنا آراء أعضاء المجلس الانتقالي والمواطنين في المديرية وأبدوا استيائهم من تلك الموجات البشرية النازحة والتحركات المشبوه التي يقومون بها حين أنهم عبروا عن مطالبهم في تعزيز المديرية بقوات الحزام الأمني الجنوبية؛ ليتحركوا بكل أمان في تلك المديرية التي تكاد أن تسقط بأيدي القوى المعادية لاسيما تنظيم الأخوان الإصلاحي.

ومن المعلوم لدينا أن معظم عناصر العنف والتطرف والإرهاب تكثف وجودها في محافظة أبين متخذة منها ساحة تجول فيها وتصول مستغلة الوضع الأمني والظروف الاقتصادية التي سحقت معظم سكان تلك المناطق وفق استراتيجية تدمير العقل والإنسان ونشر التخلف والتبعية العمياء لكل ناعق دون مراعاة مصالح الوطن الكبرى لذا فالسكوت عن تلك القوى النازحة والتي تعمل معظمها في السلك العسكري والأمني يؤدي إلى مخاطر وتحديات صعب علينا تداركها بعد فوات الأوان.

إستراتيجية إدارة الصراع الجنوبي الجنوبي. بغرض (شق الصف الجنوبي)

لقد أصبح لتلك القوى أياد في معظم الدوائر الحكومية فتعمل على استجلاب النازحين وتساعدهم وبطرق رسمية مسهلة لهم الامتزاج داخل النسيج الاجتماعي الجنوبي وأصبح لهم موطئ قدم في الجنوب متصدرين معظم المجالات الاقتصادية والإدارية والسياسية والخدمية حتى أنهم أحيانا يتحكمون في القرارات المصيرية لشعب الجنوب ومصادر عيشه.

من هنا فقد عمد نظام صنعاء على إستراتيجية إدارة الصراع الجنوبي الجنوبي؛ ليتنسى له اجتياح الجنوب والهيمنة عليه وتقطيع أوصاله والقضاء على مرجعياته السياسية والعسكرية والقبلية والدينية والفكرية، فقد استطاع من خلال هذه الإستراتيجية أن يحقق انتصارات كثيرة معتمدا على تلك العناصر النازحة والمهاجرة إلى الجنوب حيث أن شعب الجنوب يعلي من شأنهم ويمنحهم كل الامتيازات، بل يمنحهم أعلى مراتب في السلطة وتم تمكينهم من صنع القرار الجنوبي ومن هنا تحققت لهم إستراتيجية إدارة الصراع وتنفيذ مخططاتهم .

ومن المعلوم لدينا في مجريات الأحداث السياسية أن معظم الحروب والاغتيالات والقرارات التعسفية بمقدرات شعب الجنوب كانت من صنع أيديهم وكانت النتيجة مدمرة والتي مازلنا نعاني ويلاتها إلى يومنا هذا.

إستر اتيجية السيطرة العسكرية والسياسية والدينية؛ بغرض (الاحتلال المباشر)

إن المتتبع للإحداث السياسية والعسكرية التي دارت بين نظامي الدولتين يرى إن هناك (10) حروب دموية مصبوغة بصبغة دينية تكفيرية شنتها قوى صنعاء خلال (100) عاما - ابتدأ من 1915 وانتهاء بـ 2015م - بغرض ضم الفرع للأصل كما يزعمون.

فقد حققوا (7) انتصارات دمروا فيها الأرض والإنسان، وكانت تلك الهزائم التي لحقت بشعب الجنوب؛ نتيجة عدم توحدهم تحت راية واحدة وتفرقهم في دويلات صغيرة استطاعت تلك القوى الظلامية أن تنتصر عليهم في أكثر من معركة.

وعندما استطاع شعب الجنوب أن يكون له دولة ويحافظ على هوية شعبه تحت راية واحدة تحققت انتصاراته وخسر عدوه في (3) حروب؛ كانت أهم أسباب تحقيقها وحدة الصف والهدف وكذا الدفاع عن الأرض والعرض والهوية والمصير المشترك .

إستراتيجية القضاء على المرجعيات الوطنية الجنوبية(السياسية والدينية والقبلية والفكرية)

في سبيل التحكم والسيطرة على زمام شعب الجنوب الجنوبي والتفرد في قيادته سعت تلك القوى الاستبدادية للقضاء على المرجعيات السياسة والقبلية والعسكرية والدينية والفكرية والثقافية، والمتتبع للأحداث التاريخية التي شهدها الجنوب خلال (60) عاما المنصرمة يرى أن المرجعيات الجنوبية كانت هي المستهدفة.

ففي الجانب السياسي تم تصفية خيرة رجال الجنوب وأبرز قياداته في سبيل إخلاء الساحة للأطراف الدخيلة على الجنوب وهذا ما حصل في كافة مراحل الصراع حتى يومنا هذا وفي الجانب القبلي حُروبت سلاطين الجنوب ومشايخها وشردوا وذبحوا حتى أصبح الجنوب خال من مرجعياته القبيلة بينما القبائل الشمالية تتقوى كل يوم؛ لتكون رديفا للدولة.

وكذلك استمر تدمير كافة المرجعيات الدينية والفكرية والثقافية وفرضت على شعب الجنوب ثقافة دخيلة عن ثقافته مما جعله أكثر بعد عن وطنه وهويته وحين تم القضاء على المرجعيات السياسية والقبلية والدينية والفكرية والثقافية اتجهت تلك القوى إلى تدمير المرجعية العسكرية التي اتخذتها يوما ما سلطة لتدمير مرجعيات شعب الجنب في حرب 86م، دمرت تلك المرجعية الأخيرة التي كانت قاسمة الظهر للجنوب ومن ثم تم الارتماء في أحضان الوحدة المشؤومة ومن حينها ونحن في حالة ضعف واستكانة وانكسار ولم تمر إلا ثلاثة أعوام حتى أعلنت الحرب على الجنوب واجتياحه بالكامل وتدمير ما تبقى فيه من مرجعيات وتم حكمه بقوة الحديد والنار.

وبعد ربع قرن من الاحتلال عادت شرايين الحرية تنبض في جسد الجنوب الجريح بدأ يلملم جروحه لينطلق نحو استعادة دولته وحريته فأعلن صرخته المدوية في الآفاق لتجب نداءه كل المرجعيات معلنة نهوضها من تحت الرماد فها هي اليوم طلائع الجيش الجنوبي يتصدر الجبهات والمرجعيات السياسية برزت في الظهور وتداعى مفكري ومثقفي الجنوب من كل حدب وصوب للدود عن أرضهم وكرامتهم وعرضهم ودينهم وهدا ما لا يعجب العدو فعاد إلينا من جديد يتربص بنا الدوائر ليمكر بنا لكن الله مولى شعبنا وهو خير الماكرين.

ثالثا: استر اتيجية السيطرة الفكرية والثقافية

الانحراف الفكري هو الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف والنظم الاجتماعية السائدة والملزمة لأفراد المجتمع. والمتأمل للتيارات الفكرية المتطرفة المناهضة لمسار قضية شعب الجنوب يرى أن هناك ثلاثة تيارات إيديولوجية (جماعة الإخوان (حزب الإصلاح) والحركة الحوثية وتنظيمات القاعدة المتعددة) فكل جماعة من تلك الجماعات اتخذت من التطرف والانحراف الفكري والديني وسيلة لشن حربهم ضد شعب الجنوب ومن الملاحظ أن تلك التيارات اليمنية المنحرفة رغم اختلافاتها الأيديولوجية إلا أنها تجتمع معا ضد شعب الجنوب ويتخندقون جميعهم في خندق واحد. ومن هنا فإن أمامنا معركة فكرية ودينية وثقافية ليس من السهل الانتصار عليها إلا بتحصين عقول شبابنا ومجتمعاتنا لمواجهة ذلك التزندق وفق استراتيجية معدة مسبقا.ومن خلال تتبعنا لحركة النزوح لامسنا أن تلك البيئة خصبة لتنفيذ مخططات تلك الجماعات الضالة مستغلة حالة النزوح وكذا الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه الجنوب.

الجدير بالذكر أن الانحراف الفكري يتمثل في أشكال ومظاهر واضحة يمكننا رؤيتها والتحقق منها، من خلال المرجعيات التي تنبثق منها تلك الجماعات فجماعة الإخوان والحوثي وتنظيمات القاعدة لديهم قوة مرجعيات يتم من خلالها تحديد الأفكار، كما

تحدد الجماعات المرجعية أنواعا من السلوك لأفرادها أو طريقة استخدامهم لذواتهم أو أنشطتهم، كما تقدم لهم معتقدات، وأفكاراً ينبغي الإيمان بها والدفاع عنها وقد تكون هذه الأفكار ناقصة أو مشوهة أو عدائية نحو القيادات والمؤسسات الأمنية والمجتمع.

النتائج والتوصيات :

رغم كل الإجراءات التي قام بها نظام صنعاء المتعاقب خلال (70) عاما وهو يعمل على طمس هوية الجنوب بمشروع اليمننة إلا إن معظم محاولاتهم باءت بالفشل .

إن ما يجري على الأرض الجنوب العربية حاليًا من هجرة ونزوح منظم هو أمرٌ ينذر بالعواقب الوخيمة كما يؤدي إلى نتائج يصعب توقعها.

إن حالة الاستهداف التي يتعرض لها الوطن والأرض والانسان في الجنوب العربي تبدو غير مسبوقة في تاريخنا الحديث وتشير بوضوح إلى وجود تحالفات شريرة تسعى إلى تقويض دعائم هذا الشعب وهدم أعمدته وهويته.،

إن عملية النزوح والهجرة السياسية بغرض التغيير الديمغرافي تحظى باعتراف من قبل الجهة والمنظمات الدولية (الجمعية العمومية للأمم المتحدة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) وهذا أمر خطير حيث من المفترض أن تقف ضد هذ السلوك وتحاربه.

إن مسألة عدم إيجاد حل جذري وناجع لقضية شعب الجنوب ساهمت في خلق حدود ديموغرافية جديدة في الجنوب من خلال قتل وتهجير ونزوح مئات الالاف من اليمنيين إلى الجنوب.

إن القوى اليمنية كلها يلجؤون إلى ما يمكن تسميته إذا لم تستطع ان تحتل الأرض غير السكان ، تقوم على نهج يعتمد التغيير الديمغرافي، ويُفرض من خلال شن حرب شاملة، بالتزامن مع الحصار والتجويع والقصف والترهيب، وبعد إنهاك المناطق المستهدفة يجري احتلاله.

العليمي في أحد خطاب له قال: (إن الوطن ليس لمن يسكن فيه، لمن يحمل جواز سفره أو جنسيته، وليس الوطن لمن يدافع عنه) في إشارة واضحة إلى عزمه توطين وتجنيس أبناء العربية اليمنية في الجنوب

تجلت ظاهرة النزوح من المحافظات الشمالية إلى العاصمة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى بشكل كبير لاسيما في السنوات الثالثة المنصرمة وأن معظم النزوح يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية وعسكرية تهدد الهوية الوطنية الجنوبية.

تشير الدراسة إلى أن هناك أطراف تسعى إلى إعادة توطين الشماليين في الجنوب وخاصة بعدما غادر غالبيتهم عدن والمحافظات المجاورة لها منذ حرب 2015م. وأظهرت استطلاعات الرأي أن أعداد الشماليين المتواجدين في المحافظات الجنوبية يفوق الأعداد التي كانت متواجدة قبل حرب 2015م لاسيما في عواصم المحافظات الجنوبية.

التوصيات:

ويشار هنا إلى أن الإجراءات التالية من شأنها تجنيب المدنيين عواقب النزوح والحد من تبعياته:

- صد سياسة الاستيطان اليمني في مدن الجنوب.
- المطالبة بإدراج عودة اللاجئين والنازحين الطوعية لأماكن إقامتهم الأصلية في جميع الاتفاقات والتسويات السياسية المحلية وعلى المستوى الوطني تحت مراقبة ومسؤولية الأمم المتحدة.
- فضح السياسة اليمنية الهادفة إلى التغيير الديمغرافي وسياسة الإخلال من خلال وسائل الإعلام والأبحاث والدراسات التي تهدف إلى التوعية بخطورة هذا النهج.
- إبقاء النازحين قسريا في مخيمات خارج الحدود الجنوبية وذلك للحد من اندماجهم في المجتمع وإحداث تغيير ديموغرافي

في النسيج الجنوبي ومراقبتهم والحد من خطرهم، وكذلك إبقائهم تحت الرقابة والحد من حرية تنقلهم بين المناطق الحساسة. وتقليص أعداد النازحين المتواجدين ومراقبهم عودتهم إلى محافظاهم لكونها ولا توجد في معظم مناطق الإرسال صراعات مسلحة بل هي أكثر أمنا واستقرارا من عدن والعمل على التجفيف من العمالة المشبوهة والتي تشغل مهام إدارية حساسة تستغلها لتسهيل عملية النزوح.

- تكثيف العمل الأمني والاستخباراتي في كافة المرافق الحكومية والدوائر التي يشغلها أبناء الجمهورية العربية اليمنية وكذا الفنادق ومحطات النقل المختلفة مع القيام بحملات أمنية تفتيش للمدن المشبوهة التي تأوي عناصر مجهولة الهوية وترتكب أعمال إجرامية وكشف الشبكات الاستخبارية وغيرها من شبكات الدعارة والاتجار بالمخدرات.
- إيقاف أي بناء أو شراء للأراضي أو البيوت أو تأجيرها أو أي مشاريع لتلك الأفراد والمجموعات القادمة من الشمال لكونها مصدر قلق حقيقي للجنوب. وقف حالات النقل الوظيفي الإداري وحصر المنقولين ومنعهم من مزاولة العمل تمهيدا لترحيلهم لأنهم كادر غير مؤتمن على الجيل الجنوبي القادم وإعاقتهم من تنفيذ أي مخططات مستقبلية أخرى سواء كانت إرهابية أو اجتماعية
- السرعة في إجراء إحصاء سكاني أولي للعاصمة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى لما له من أهمية في مقاومة التوطين والتغير الديمغرافي التي تسعى له قوى صنعاء الإجرامية والقيام برصد كافة النازحين والمهاجرين من أبناء الشمال المتواجدين داخل الأراضي الجنوبية ومعرفة كافة المعلومات عنهم ووظائفهم ومراقبة أنشطتهم السياسية والتجارية.

عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

مؤسسة إعلامية بحثية مستقلة نشأت بمقتضى أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لسنة 2004 وبموجب مواد هذا النظام مؤسسة أهلية غير حكومية باسم (مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات)، وتتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تمارس نشاطاً (اعلاميا وتنموياً واجتماعيا وانسانياً) ولا تستهدف من نشاطها جني الربح التجاري. وتحمل ترخيص رقم (0693) صادر من مكتب الشؤون الاجتماعية في العاصمة الجنوبية عدن.

تسعى المؤسسة منذ تأسيسها في الـ13 من أكتوبر (تشرين لأول) 2016م، إلى تقديم تغطية آنية وشاملة لأبرز الأحداث والآراء السياسية وتسهم في تقديم البحوث والدراسات الآنية والمستقبلية والاستراتيجية، التي تتناول قضايا وملفات لها علاقة بالجنوب واليمن والاقليم فضلاً عن تلك التي لها صلة بقضايا الصراع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، والقرن الأفريقي المطلة على البحر الاحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن.

البحوث والدراسات والتحليلات والتقارير المنشورة لا تعبر بالضرورة عن سياسة مؤسسة "اليوم الثامن" للإعلام والدراسات، بل تعبر عن اصحابها.

رؤية المؤسسة.

التميز والريادة في المعايير الإعلامية والمنهجية والدقة العالية في البحث العلمي القائم على المصادر الموثوقة والآراء والتحليلات الحصيفة.

أهداف المؤسسة

1. خلق وعي إعلامي يقوم على اساس ديمقراطي ويسعى لتمكين جميع أفراد المجتمع.
2. تغطية الاحداث التي تشهدها اليمن بطريقة جيدة واحترافية وحيادية.
3. تعزيز مشاركة الجمهور من خلال استخدام ووسائط الصحافة العامة والإعلام البديل.
4. إبراز دور العمل الاعلامي الديمقراطي واهمية دعم السلام لتحقيق استقرار المجتمع وتطويره
5. إلهام وإثراء معلومات الممارسين والمهتمين بالأمر في مجال الإعلام ومد جسور التواصل بينهم.
6. توفير منبر للحوار، وتعزيز وتقوية الشراكة والتفاهم المتبادل مع مراكز صنع القرار.
7. بناء القدرات وتطوير الأداء الإعلامي للصحافيين والمواطنين الصحفيين.
8. إقامة وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والبرامج التدريبية التخصصية في مجال الاعلام.
9. التشبيك مع المؤسسات والمراكز المتخصصة في الإعلام بمختلف انواعه وتبادل الخبرات معها محليًّا وعربيًّا ودوليًّا.

10. أنسنه الإعلام وتعزيز افكار الديمقراطية والتشاركية من خلال إجراء التحقيقات الصحافية، التقارير التفسيرية، الرسومات البيانية، معارض الصور، الخرائط التفاعلية.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولا: الهيئة الإدارية

ثانيا: الهيئة التنفيذية

ثالثا: فريق العمل الميداني

أقسام المؤسسة

1) قسم الصحافة والإعلام السياسية والاجتماعية

2) قسم الدراسات والبحوث

3) قسم والترجمة والنشر التوثيق

4) قسم استطلاعات الرأي

5) قسم التدريب والتأهيل

6) قسم البرامج والإنتاج.

تضم المؤسسة نخبة اكاديمة مختصة في الاعلام والبحوث والدراسات تسعى من خلالهم إلى تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها .

العنوان - الجنوب - العاصمة عدن - التواهي - لمراسلتنا على الايميل التالي .alyoum8th@gmail.com

استراتيجيات التغير الديموغرافي في الجنوب

مراحلها آلياتها
وطرق مواجهتها

(قراءة تحليلية)

إصدارات
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

مايو 2023